

ما هي الأهداف الحقيقية لحزومة التغييرات التي أعلنها العاهل السعودي إجراءها وشملت الجانبين السياسي والأمني؟ وهل ستكون مقادرة للإطاحة برولي العهد بن سلمان..



أم تمهيدًا لتوليئه العرش قريبًا جدًا؟ ولماذا الأمنية منها الأكثر أهمية في رأيي؟.. إليكم قراءة أو ولية مختلصة

أجرى العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز تغييرات أمنية ووزارية كانت لافتة نوعيًا وزمنيًا، أثار العديد من علامات الاستفهام حول الهدف الحقيقي منها، والخطوات المقبلة التي يمكن أن تتلوها، على العرش وولاية العهد.

ظاهرية كان التغيير الأبرز هو إقالة السيد عادل الجبير من وزارة الخارجية، وتعيين إبراهيم العساف، وزير المالية السابق، والمعتقل السابق بتهمته الفساد في فندق "الريتز كارلتون" مكانه، وكذلك إعفاء تركي آل الشيخ الشخصية المثيرة للجدل من منصبه كرئيس الهيئة العامة للرياضة ونقله إلى الهيئة العامة للتدريب، ولكن التغييرات الأهم في رأيي كانت في المناصب الأمنية، ونشير بشكل خاص إلى تعيين الأمير عبد الله بن بندر بن عبد العزيز وزيرًا للحرس الوطني، الجيش السعودي المؤازر، والسيد مساعد بن محمد العبيان مستشارًا للأمن الوطني، وخالد بن قرار الحربي مديرًا للأمن الوطني، وإعفاء الأمير محمد بن نواف بن عبد العزيز من منصبه كسفير للمملكة في لندن وتعيينه مستشارًا في الديوان الملكي، وربما جاء إبعاد الأمير محمد بن نواف من سفارة لندن يعود إلى قربه من الأمير أحمد بن عبد العزيز الذي رفض مبايعة الأمير محمد بن سلمان وليًا للعهد، وبات مرشح بعض الأعضاء في

الأُسرة الحاكمة كبدلٍ لوليِّ العهد باعتباره ثاني أصغر أبناء الملك المُؤسس، ويملِك خبرةً طويَلةً في الحُكم، ومن الجناح السديري القويِّ، وكانَ السفير بصُحبة الأمير أحمد عندما طالب مُتظاهرين يمنيين بعدم تحميل الأُسرة الحاكمة مَسؤوليَّة الحُرْب، وإنَّما الملك ووليِّ عهده.

كانَ لافتًا أنَّ الأمير بن سلمان احتفَظَ بجميَع مَناصِبِه في الدولة، كوليِّ للعهد، وزير الدفاع، نائب رئيس الوزراء، رئيس مجلس الشؤون الأمنيَّة والسياسيَّة، رئيس مجلس الشؤون الاقتصاديَّة، أي جميع المَناصِب في الدولة، سواء كانت هامَّةً أو ثانويَّةً، سياسيَّةً أو اقتصاديَّةً، عسكريَّةً أو أمنيَّةً، دينيَّةً أو علمانيَّةً.

هُناك عدَّة أهداف يَربُغِبُ العاهل السعوديِّ من تحقيِقها من هَذِه التَغيِرات التي جاءت بعد إعادة هيكليَّة جهاز الاستخبارات، وإعلان ميزانيَّة سنويَّة هي الأضخَم في تاريخ المملكة (تريليون ريال) تنصَّحَمَنَّ عَجْزًا مقداره 35 مليار دولار:

الأوَّل: مُحاوَلَة تغيير، أو تصحيح، صورة المملكة وهيبة الحُكم فيها، وهي الصُّورة التي تَصَرَّرت من عمليَّة اغتيال الصحافي جمال خاشقجي، وتقطيع جثمانه، وكشفت عن سَدَاجَة وانعدام خبرة في التَطبيق، وغياب كامل للمهنيَّة في إدارة الأزمَة سياسيًّا وإعلاميًّا.

الثاني: الإيحاء بإبعاد عناصر مُهمَّة في الدائرة المُقرَّبة من الأمير بن سلمان من مناصِبهم، مثل عادل الجبير الذي اختارَه الأمير بن سلمان كوزيرٍ للخارجيَّة (عام 2015)، أو تركي آل الشيخ رئيس الهيئة العامَّة للرياضة الذي تسبَّبت سياساته ومواقفه، خاصَّةً تُجاه بعض الأندريَّة المصريَّة (الأهلي) أو مُجاهرتَه بعدم التَّصويت للمغرب في مِلَّف تنظيم كأس العالم 2026 بتفجير أزمات مع الدِّولتين على الصَّعيدين الرسميِّ والشعبيِّ، ونقول الإيحاء لأنَّ ما حَدَثَ هو "تدوير" لمَناصِب هؤلاء، أي بقاءهم في الواجِهة من خلال تولِّي مناصِب أُخرى.

الثالث: تَبيِّنِّي سياسة خارجيَّة جديدة تقوم على تَهديَّة الأزمَات، والتَّقارُب مع سورية ومحورِها، والتَّعاطي بشكَلٍ مُتوازنٍ مع أطراف الطَّيف السياسيِّ والطائفيِّ اللبنانيِّ، وتحسين العُلاقات مع الأردن والعراق، والتَّمهيد للانسحاب التدريجيِّ من الأزمَة اليمنيَّة، ورُبَّما تَشكيلُ محاورٍ جديدة ضد قطر وتركيا، وفتح قنوات حوارٍ مع العراق وإيران، واختيار السيد العساف الرجل المُخضرم الذي يَتَّسِمُ بالرَّصانة والخبرة، وعَمَلٍ مع ثلاثة مُلوكٍ وزيرًا للخارجيَّة مُكَلِّفًا بهَذِه المُهمَّة:

هُناك قراءتان، أو بالأحرى تكهَّهَّنان، للخُطوة التي يُمكن أن تتلو هَذِه التَغيِرات في الأشهُر الأولى من العام الجديد:

الأولى: تقول بأنَّها ربَّما جاءت تَمهيدًا لتغييرِ وليِّ العهد السعوديِّ الأمير محمد بن سلمان، واختيار وليِّ عهدٍ جديدٍ، لتخفيف الصِّدام مع المُؤسسة الأمريكيَّة الحاكمة، وخاصَّةً

مجلس الشيوخ الأمريكي، بعد قراره الأخير الذي صدّر بإدانته وتحميله مسؤولية اغتيال الخاشقجي بالإجماع، ووقف كُـلِّ الدِّعَم للسعودية في حرب اليمن.

الثَّانِي: أن يكون الأمير محمد بن سلمان الذي من المؤكَّد وقوفه خلف معظم هذه التغييرات، إن لم يكُنْ كلها، باعتباره الحاكم الفعلي، يُـمَهِّد لإعفاء والديه من الحُكْم بحُجَّة المَرَض، وجُلوسه على العرش، ووضع الأسرة الحاكمة، وبعض مُنْتَقِدِيه في الدِّخْل والخارج أمام الأمر الواقع.

يَصْعُب علينا تَرْجِيح أَيِّ من هَذَيْن الخَيارين، وإنْ كُنَّا لا نَسْتَعِد الخِيار الثاني، أي تولِّي الأمير بن سلمان العرش، لأنَّ التقارير الطبيَّة التي يَجْرِي تسريبها عن صحَّة الملك سلمان تُؤكِّد أنَّ حالته المرضيَّة تَزداد سُوءًا، مُضَافًا إلى ذلك أنَّ وليَّ عهده مُتَمَسِّك بِمَنْصِبِهِ وَيُـهَدِّد بِالْمُقَاوَمَةِ حتَّى المَوْت لأيِّ مُحاوَلَةٍ لإِقْصائِهِ مِنْهُ، أو تَقْلِيصِ أَيِّ مِنْ صِلاحيَّاتِهِ، وَغِيَابِ أَيِّ تَهْدِيدِ داخِلِيٍّ حَقِيقِيٍّ لَهُ حتَّى الآن على الأقل.

التَّغْيِيرَات السِّياسِيَّة شَكْلِيَّةٌ وليست على دَرَجَةٍ كَبِيرَةٍ مِنْ الأهميَّة، لكن الأمنيَّة مِنْهَا، خاصَّةً تَغْيِيرَ رَئِيسِ الحرس الوطني، الجيش المُوازِي، الذي قَدَّ يُشَكِّكُ في التَّهْدِيدِ الأخطارِ عليه لأنَّه رُبَّما يُـمَثِّلُ نَظَاريًّا الذِّراعَ الضَّارِبَ للمُعَارِضة، ولجناح العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله وأبنائه وحُلَفائِهِم، والشَّيخِ نفسه يُقال أيضًا عن تَعْيِينِ مُسْتَشَارِيٍّ جَدِيدٍ للأمن الوطني، وإعادة هيكلية جهاز الاستخبارات العامَّة من قبل لجنة بَقِيادَةِ وليَّ العهد، هي التَّغْيِيرَات الأهم التي تَعكِّسُ إِحْكامَ قبْضَةِ الأمير بن سلمان عليها، وسَدَّ كُـلِّ الثَّغَرَاتِ التي يُمكن أن تُشَكِّكُ في مَصْدَرِ الخَطَرِ على حُكْمِهِ، أو طُمُوحَاتِهِ بالحُكْمِ على الأَصَح.

نَتَوَقَّعُ مُفاجآت قادمَة مِنَ السَّعوديَّة التي لم تَعُدْ "مملكة الصَّمْت" مِثْلَما كانَ يُطْلَقُ عليها في الماضي، فوليَّ العهد شخص "مُغامِر" ولا يتَرَدَّدُ في اتِّخَاذِ الفِعالِيَّاتِ التي تَسْمُحُ بِالخُطُورِ والتَّهَوُّرِ حسبَ آراءِ الكَثِيرِ مِنْ مُنْتَقِدِيهِ. واللَّه أَعْلَمُ.

"رأي اليوم"